الابتكار الاجتماعي في اليمن: الفرص والتحديات

الاستـلام: 14/ 11 /2024
التحكيم: 23/ 03 /2025
القبـــول: 24/ 03 /2025

كهلان عبد العزيز الشجاع [1،*]

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 طالب ماجستير، تنمية دولية، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن،

* عنوان المراسلة: kahlanalshujaa8@gmail.com

الابتكار الاجتماعي في اليمن: الفرص والتحديات

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة واقع الابتكار الاجتماعي في اليمن، وتحليل الفرص والتحديات ذات الصلة. حيث إنَّ الابتكار الاجتماعي يمثل أحد أدوات تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي التحليلي؛ لاستكشاف واقع الابتكار الاجتماعي، واستشراف المستقبل لهذا القطاع. عبر تحليل تجربة الابتكار الاجتماعي في اليمن، ممثلةً بمختبر الابتكار الاجتماعي، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات والتجارب السابقة؛ وذلك لتحليل الفرص المتاحة لتطبيق الابتكار الاجتماعي، واستكشاف التحديات التي تواجهه.

وقد أظهرت النتائج أنَّ قطاعات التعليم، والصحة، والبيئة، تمثل فرصاً واعدةً ومهمةً للابتكار الاجتماعي، وتحسين جودة الخدمات التعليمية والصحية بالاستفادة من التكنولوجيا ودمجها في هذه القطاعات. ويواجه الابتكار الاجتماعي تحدياتٍ كبيرةً تشمل نقص التمويل، ومحدودية الوعي المجتمعي، وعدم الاستقرار السياسي. وأوصت الدراسة بتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، وتبنِّي سياساتٍ داعمةٍ للابتكار الاجتماعي، وتوفير بيئةٍ حاضنةٍ للمبتكرين الاجتماعيين.

الكلمات المفتاحية: ***الابتكار الاجتماعي، التنمية، التحديات، الفرص، التأثير الإيجابي***

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2578

Social Innovation in Yemen: Opportunities and Challenges

Kahlan Abdulaziz Alshugaa [1,*]

Abstract:

This research paper aims to study social innovation in Yemen, and to analyze the available opportunities and future challenges. The research adopted the qualitative analytical approach to exploring the reality of social innovation, and to foresee the future of this sector. Through the experience of social innovation in Yemen, represented by the Social Innovation Laboratory, in addition to reviewing the literature and previous experiences. This is to analyze the opportunities for applying social innovation and explore the challenges facing it. The results showed that there are promising opportunities to apply social innovation in Yemen, especially in the fields of education, health, and the environment, using technology as an aid. However, social innovation faces significant challenges including lack of funding, limited societal awareness, and political instability. The study recommends strengthening cooperation between government, civil society and the private sector, adopting policies supportive of social innovation, and improving the working environment for social innovators.

Keywords: *social innovation, development, challenges, opportunities, positive impact*

[1] Master Student, International Development, Sana 'a University, Sana 'a, Yemen
* Corresponding Email Address: kahlanalshujaa8@gmail.com

المقدمة

تواجه اليمن حالياً تحدياتٍ مختلفةً على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وبسبب دورات الصراع التي توالت طوال العقود الماضية وحتى الآن، تزايدت معدلات الفقر والبطالة، مقابل الزيادة السكانية المتنامية، الأمر الذي أثَّر على تدني مؤشرات التنمية وتراجعها في السنوات الأخيرة. وتشير التقارير إلى تعثُّر التنمية في فترة ما قبل النزاع الراهن، فقد احتلَّ اليمن المرتبة: (أ 153) في مؤشر التنمية البشرية (HDI)؛ و(ب 138) في مؤشر الفقر المدقع؛ و(ج 147) في مؤشر متوسط العمر المتوقع؛ و(د 172) في مؤشر التحصيل العلمي؛ و(هـ) في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض حسب تصنيف البنك الدولي، كما أشارت التوقعات إلى أنَّه حتى في حالة عدم النزاع، فلن يتمكن اليمن من تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحلول عام (2030) (مويار وآخرون، 2019).

ومنذ بدء النزاع الراهن في (2015)، تدهور الوضع التنموي لليمن بنحو كبير. يشير (مويار وآخرون، 2019) إلى أنَّ اليمن في عام (2018)، تراجعت بسبب النزاع إلى الوراء بـ (21) عاماً، وفي حالة استمرار النزاع حتى (2022)، فإنَّ التنمية ستتراجع إلى الوراء بـ (26) عاماً، وفي حالة امتدادها حتى عام (2030) فإنَّ التنمية سوف تتراجع بواقع (40) عاماً إلى الوراء، أي إلى مستواها في عام (1990)، مع فارق الزيادة السكانية.

ويعيش حالياً ما يقارب (80٪) من السكان تحت خط الفقر، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية في اليمن (2024). إضافةً إلى تضرُّر البُنية التحتية، وتدهور شبكة الحماية الاجتماعية بتأثير النزاع. في ظل غياب المساواة بين الجنسين، وغياب التعليم، وتداعيات النزوح. حيث تأتي اليمن في المرتبة قبل الأخيرة من حيث المساواة بين الجنسين على مستوى العالم، والمرتبة الثالثة قبل الأخيرة في دمج المرأة لعام (2022). وحالياً، لا يلتحق أكثر من (4.5) مليون طفل في سن الدراسة (5- 17 سنة) بالمدارس. إضافةً إلى تفشي البطالة بين الشباب بنسبة (90٪)، ونزوح ما يقارب (4.5) مليون شخص (14٪ من عدد السكان) منذ بدء النزاع (الأمم المتحدة، 2024). الأمر الذي فاقم الأزمة الإنسانية، وضاعف من حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

إنَّ هذه الأزمة والتحديات المتفاقمة تتطلب مواجهتها بنحو فاعل؛ الأمر الذي يستدعي البحث عن آلياتٍ وحلولٍ مبتكرة. ويبرز الابتكار الاجتماعي باعتباره أداةً فعَّالةً يمكن أن تسهم في تقديم حلولٍ جديدةٍ ومبتكرةٍ لمشكلات المجتمع. فهو عمليةٌ إبداعيةٌ تهدف إلى تطوير حلولٍ مبتكرةٍ تهتم بتحقيق تغيير إيجابي في المجتمع، وتتمتع الابتكارات الاجتماعية بالقدرة على معالجة القضايا المجتمعية بنحوٍ أفضل، وتلبية الاحتياجات المجتمعية بنحوٍ أفضل (Ravazzoli & Valero, 2020). ويشمل الابتكار الاجتماعي تحسين العمليات، وتطوير منتجاتٍ وخدماتٍ جديدةٍ تلبي احتياجات المجتمع بأقل تكلفةٍ وبفعاليةٍ أكبر من الحلول التقليدية الموجودة. يمكن الاستفادة من الابتكار الاجتماعي في اليمن لتحسين الظروف المعيشية للسكان، ودعم جهود التنمية ومعالجة القضايا الملحة، مثل التعليم، والصحة، والبطالة، والفقر. تهدف هذه الورقة إلى دراسة واقع الابتكار الاجتماعي في اليمن، والتعرُّف على الفرص المتاحة والتحديات الماثلة.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2578

المشكلة

تشير نتائج الدراسات السابقة إلى نجاح تجارب تطبيق نهج الابتكار الاجتماعي في دعم التنمية، وتحسين مؤشرات رأس المال الاجتماعي في بعض الدول. يشير (Kassim et al) (2022) إلى مساهمة الابتكار الاجتماعي في تعزيز اقتصاد المشاركة المبني على عدالة توزيع الموارد، وتحقيق الإدماج الاجتماعي عبر منح النساء فرصًا أكبر للملكية والمشاركة الاقتصادية، والمساعدة في تمكين الأفراد على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

وبما أنَّ اليمن يواجه تحدياتٍ مختلفةً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك عدم تكافؤ الفرص، وسوء التوزيع للموارد، بالإضافة إلى الحاجة الملحة للإدماج والتمكين الاجتماعي، مما يستدعي مواجهة هذه التحديات والبحث عن الحلول الفاعلة. وهنا يبرز الابتكار الاجتماعي باعتباره أحد الحلول المساعدة في هذا الجانب. من هنا، فإنَّ مشكلة الدراسة تكمن في الحاجة إلى استكشاف فرص الابتكار الاجتماعي في اليمن، وتحديد التحديات التي من الممكن أن تواجهه. ويمكن التعبير عن المشكلة بالتساؤل الآتي:

- ما التحديات الراهنة والفرص المتاحة للابتكار الاجتماعي في اليمن؟

الأهداف

يهدف هذا البحث إلى معرفة واقع الابتكار الاجتماعي في اليمن، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. معرفة الفرص المتاحة لتطبيق الابتكار الاجتماعي في اليمن.
2. استكشاف التحديات التي تواجه الابتكار الاجتماعي في اليمن.
3. تقديم التوصيات اللازمة لتعزيز الابتكار الاجتماعي في اليمن.

الأهمية

تتناول هذه الورقة الابتكار الاجتماعي في اليمن، وهو موضوع ذو أهميةٍ بالغةٍ من الناحيتين العلمية والعملية؛ وذلك للتحديات العديدة التي تواجهها البلاد، وتأثيرها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. وتتضح الأهمية العلمية والعملية لهذه الورقة كما يلي:

الأهمية العلمية:

1. تطوير المعرفة الأكاديمية، وإثراء المعرفة العلمية حول مفهوم الابتكار الاجتماعي، خاصةً في سياق البلدان النامية والمتأثرة بالصراعات، مثل اليمن.
2. إضافة جديدة للأدبيات البحثية، وذلك بسدِّ الفجوة الموجودة في الأدبيات حول الابتكار الاجتماعي في اليمن، وتطوير قاعدةٍ معرفيةٍ يمكن أن تستخدم خلفيةً للأبحاث المستقبلية حول الابتكار الاجتماعي في اليمن.
3. توفير فهمٍ شاملٍ للواقع المحلي، عبر دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة على الابتكار الاجتماعي.

الأهمية العملية:

1. توجيه صُنَّاع القرار والسياسات، عبر تقديم توصياتٍ عمليةٍ لصانعي السياسات والجهات الحكومية لتحسين ودعم الابتكار الاجتماعي في اليمن.

2. المساهمة في تقديم حلول عملية للتحديات التي تواجه الابتكار الاجتماعي، من أجل خلق بيئة ملائمة لتطبيق الابتكار الاجتماعي بنحو فعّال.
3. توجيه الجهود التمويلية والاستثمارية نحو المشاريع التي تحقق أكبر تأثير إيجابي على المجتمع، عبر تحديد المجالات والقطاعات التي يمكن أن تستفيد بنحو أكبر من الابتكار الاجتماعي.

المنهجية

اعتمد هذا البحث على المنهج النوعي لدراسة واقع الابتكار الاجتماعي في اليمن؛ من أجل استكشاف وفهم العوامل والعمليات والظواهر المرتبطة بالابتكار الاجتماعي، عبر تحليل تجربة مختبر الابتكار الاجتماعي، عن طريق المقابلة وتحليل الوثائق والتقارير ذات الصلة. ويركز المنهج النوعي على تحليل وتفسير البيانات والمعلومات للوصول إلى استنتاجات موضوعية، بالاعتماد على تفكيك الظواهر البحثية إلى مكوناتها الأساسية وفهم العلاقات والتفاعلات بينها. وذلك عبر دراسة المفاهيم والنظريات وتحليل العوامل المؤثرة بهدف الإحاطة بالمشكلة البحثية والإجابة عن تساؤلاتها.

مجتمع البحث

يمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة جميع الجهات الفاعلة والمبادرات والمؤسسات التي تسهم في الابتكار الاجتماعي في اليمن. ويشمل ذلك المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمبادرات الفردية، والشركات التي تسعى لإحداث تأثير اجتماعي إيجابي في البلاد.

عينة البحث

لأنّ مجال الابتكار الاجتماعي في اليمن ما زال في بداياته. فإنّ تجارب الابتكار الاجتماعي تكاد تكون منعدمة. ولذلك فقد جرى اختيار مختبر الابتكار الاجتماعي، الذي أطلقته مؤسسة "رواد" بالتعاون مع مجموعة من الشركاء المحليين والدوليين، كعينة للبحث؛ وذلك لأنّه المؤسسة الوحيدة المختصة بالابتكار الاجتماعي والتي لديها رؤية وأهداف وآلية عمل عملية وحقيقية في هذا الجانب.

الإطار النظري

لم يُعد الابتكار في الوقت الراهن متعلقًا بالتكنولوجيا أو التنمية الاقتصادية فقط، بل طالَ الجانب الاجتماعي أيضًا للبحث عن حلول المشكلات المتعلقة بالتعليم، والبيئة، والخدمات الصحية. وقد أصبح نهج الابتكار الاجتماعي أحد أهم الآليات والطرق لمواجهة التحديات التنموية المختلفة. فتناولنا مفهوم الابتكار الاجتماعي، وعناصره، وأبعاده، كما يأتي:

مفهوم الابتكار الاجتماعي

يُعرَّف الابتكار الاجتماعي على أنّه: "الأنشطة والخدمات المبتكرة التي تهدف إلى تلبية الحاجة الاجتماعية والتي يجري تطويرها في الغالب، عبر المنظمات التي تكون أغراضها الأساسية اجتماعية" (Mulgan, et al., 2007).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2578

وأشارت ورقة أصدرها المركز العالمي لتميز الخدمة العامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024) أنَّ الابتكارات الاجتماعية هي: "حلولٌ جديدة على هيئة منتجات وخدمات ونماذجَ وأسواق وعمليّات، تستجيب لاحتياجات المجتمع استجابةً أكثر فاعلية، مقارنةً بالحلول المتوفرة، وتؤدي إلى بروز قدرات وعلاقات جديدة واستخدام أفضل للموارد".

والابتكار الاجتماعي هو: "إعادة اكتشاف الممارسات الاجتماعية التي تسعى إلى تحسين الرفاه المجتمعي، وتشمل مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع، واستجابتها للتحديات المجتمعية" (Polman et al., 2017).

ويرى (Anderson, et al., 2014) أنَّ الابتكارات الاجتماعية باعتبارها أفكارًا جديدةً (منتجات وخدمات ونماذج) تلبِّي في الوقت نفسه الاحتياجات الاجتماعية بنحو أكثر فاعلية من البدائل الموجودة، وتخلق علاقات اجتماعية جديدة. فهي ابتكارات مفيدة للمجتمع، وتعزِّز قدرته على التعامل مع المشكلات والتحديات.

ووفقًا لـ (Murray et al.) (2010) ، فالابتكار الاجتماعي هو تصميم وتنفيذ حلول جديدة للحاجات الاجتماعية، لأجل تحقيق أثر اجتماعي، وليس ربحًا ماليًا فقط.

من المفاهيم السابقة للابتكار الاجتماعي، يمكن تعريفه بأنَّه: عملية تطوير وتنفيذ حلول جديدة للتحديات الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة للمجتمع، واستثمار الموارد بطريقة أفضل.

الفرق بين الابتكار الاجتماعي والابتكارات الأخرى

يسعى الابتكار الاجتماعي لإيجاد حلول جديدة تتضمن تغيير الأنظمة والهياكل الاجتماعية لتحقيق نتائج تتناسب مع احتياجات المجتمع الراهنة. ويتميز بالتركيز على الأثر الاجتماعي، وتعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة (Phills et al., 2008).

بينما الابتكار التقليدي يقتصر على المبادرات الفردية أو جهود الشركات الربحية. يشمل الابتكار الاجتماعي جميع القطاعات ويتطلب آلية متعددة التخصصات. حيث إنَّ القضايا الاجتماعية متعددة الأبعاد ، وهو ما يتجاوز القدرات الفردية لقطاع واحد (Leal Filho et al., 2022).

بينما يسعى الابتكار الاجتماعي لتحقيق فوائد اجتماعية، وخلق أثر اجتماعي إيجابي، في سبيل تحسين حياة الأفراد والمجتمعات. يركز الابتكار التقليدي على تحقيق الربح وتحسين الكفاءة الاقتصادية في قطاعات محدودة، تحددها معايير السوق والعرض والطلب.

عناصر الابتكار الاجتماعي

يتميز الابتكار الاجتماعي بإنتاج عناصرَ جديدة في البُنية المجتمعية والعلاقات والتفاعل الاجتماعي، وإعادة صياغة أشكال العلاقات الإنسانية والنشاط البشري في المجتمع. ويتميز مفهوم الابتكار الاجتماعي عن المفاهيم الأخرى ذات الصلة، كريادة الأعمال الاجتماعية بالعناصر الآتية (Caulier-Grice et al., 2012):

الإبداع: يجب أن تكون مبتكرةً وفريدةً على مستوى الفكرة، أو المجال، أو الاستخدام ، أو طريقة التطبيق.

قابلية التطبيق: يجب أن تكون الفكرة قابلةً للتطبيق في البيئة المجتمعية التي نشأت فيها.

تلبية حاجة المجتمع: يجب أن يكون هدف الابتكارات الاجتماعية تلبية حاجة المجتمع، وحل المشكلات والتحديات التي تواجهه.

الفاعلية: يجب أن تكون الابتكارات الاجتماعية أكثر فعالية من الحلول التقليدية الموجودة أو السائدة، فهي تسعى لإنتاج مخرجات قابلة للقياس.

تعزيز قدرة المجتمع: يجب أن تخلق أدوارًا جديدة للمستفيدين، وتعمل على تطوير وتحسين الأصول، والقدرات، والموارد.

أبعاد الابتكار الاجتماعي

تتعدد أبعاد الابتكار الاجتماعي على مختلف المستويات، كالمنتجات، والخدمات، والبنى، والهياكل، ونماذج الأعمال. وفيما يلي تفصيل هذه الأبعاد وكيفية تأثيرها على المجتمع:

1. الابتكار في المنتجات: يشمل الابتكار الاجتماعي على مستوى المنتجات تطوير حلول مادية جديدة تلبي الاحتياجات المجتمعية، وتسهم في تحسين جودة الحياة. يتضمن هذا النوع من الابتكار تطوير منتجات مبتكرة، مثل الأجهزة الطبية منخفضة التكلفة التي تمكن المجتمعات الفقيرة من الحصول على الرعاية الصحية، أو تقنيات الطاقة المتجددة التي تساعد في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. مثل نظام تنقية المياه (LifeStraw)، الذي يوفر مياه نظيفة وصالحة للشرب للمجتمعات التي تفتقر إلى مصادر مياه آمنة، مما يسهم بنحو كبير في تحسين الصحة العامة والحد من الأمراض المرتبطة بتلوث المياه (Borromeo et al., 2013).

2. الابتكار في الخدمات: الابتكار الاجتماعي في الخدمات يتضمن تطوير وتقديم خدمات جديدة أو محسّنة تلبي احتياجات المجتمع بنحو أكثر كفاءة وفعالية. قد يشمل ذلك تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، أو تطوير خدمات اجتماعية جديدة تساعد في تعزيز التكافؤ والعدالة الاجتماعية. على سبيل المثال، تعد خدمة الرعاية الصحية المتنقلة التي توفر خدمات الرعاية الطبية للمجتمعات النائية والمعزولة مثالًا واضحًا على الابتكار الاجتماعي في الخدمات. هذه المبادرات تسهم في تقليل الفجوة الصحية بين المناطق الحضرية والريفية، وتعزّز من قدرة المجتمعات على الحصول على الرعاية الصحية الأساسية (Hartmann et al., 2014).

3. الابتكار في العمليات: يشير الابتكار الاجتماعي في العمليات إلى تحسين أو إعادة تصميم العمليات التشغيلية أو الإدارية داخل المنظمات بهدف تحقيق كفاءة أكبر وتأثير اجتماعي أعمق. قد يشمل ذلك تحسين العمليات الإنتاجية، أو تطوير أنظمة جديدة لإدارة الموارد، أو تعزيز التعاون بين الأقسام المختلفة داخل المنظمة لتحقيق أهداف اجتماعية. كتحسين سلسلة التوريد الزراعية لتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية وتحسين العائد الاقتصادي للمزارعين. تسهم هذه العمليات في زيادة الفعالية الاقتصادية وتقليل الأثر البيئي للأنشطة الزراعية (Lambert et al., 2016).

4. الابتكار في الأشكال التنظيمية: يتضمن الابتكار الاجتماعي في الأشكال التنظيمية تطوير هياكل تنظيمية جديدة أو تحسين الهياكل القائمة لتحقيق تأثير اجتماعي أكبر. يمكن أن يشمل ذلك تشكيل شراكات جديدة بين المنظمات، أو تطوير نماذج تعاون جديدة بين القطاعين العام والخاص، أو إعادة تنظيم الهياكل الإدارية لتعزيز الابتكار والتفاعل مع المجتمع بنحو أفضل. مثل إنشاء التعاونيات الزراعية التي تجمع بين صغار المزارعين لزيادة قدرتهم على الوصول إلى الأسواق وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. هذه الأشكال التنظيمية الجديدة تمكن الأفراد من العمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة وتحقيق تأثير اجتماعي أوسع (Vickers et al., 2017).

5. الابتكار في نماذج الأعمال: يتمحور الابتكار الاجتماعي في نماذج الأعمال حول تطوير أو تحسين النماذج التي تجمع بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. يسعى هذا البُعد إلى خلق قيمة مشتركة تحقق مكاسب اقتصادية مستدامة مع تعزيز الفوائد الاجتماعية في الوقت نفسه. أحد الأمثلة الرائدة في هذا السياق هو نموذج الأعمال الذي

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2578

تقدمه شركة (Patagonia)، حيث تلتزم الشركة بالاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية باعتبارها جزءًا من إستراتيجيتها التجارية، مما يعزّز من ولاء العملاء، ويحقق تأثيرًا اجتماعيًا إيجابيًا (Chouinard et al., 2011).

الدراسات السابقة

الابتكار الاجتماعي هو مجال يتزايد الاهتمام به في الأدبيات الأكاديمية الحديثة؛ وذلك لأهميته المتزايدة في معالجة القضايا الاجتماعية التي تواجه المجتمعات في مختلف أنحاء العالم. وقد أكدت العديد من الدراسات على الدور الحيوي الذي يؤديه الابتكار الاجتماعي في دعم جهود التنمية المستدامة، وذلك عبر تعزيز الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. إذ يشكّل الابتكار الاجتماعي وسيلةً فعّالةً لإيجاد حلول جديدة ومبتكرة للمشكلات الاجتماعية التي يصعب التغلب عليها بالوسائل التقليدية. ففي سياق التنمية المستدامة، يسهم الابتكار الاجتماعي في تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يراعي البيئة واحتياجات الأجيال القادمة.

وفي سياق دراسة العلاقة بين الابتكار الاجتماعي والتنمية المستدامة، قدّمت دراسة (Leal Filho et al., 2022) تحليلًا شاملًا للأساليب والأدوات والعوامل التي تؤدي دورًا حاسمًا في تشكيل العلاقة بين الابتكار الاجتماعي والتنمية المستدامة. وأشارت النتائج إلى العلاقة المهمة بين الابتكار الاجتماعي والتنمية المستدامة. وتشير الدراسة التي استطلعت آراء عددٍ من الخبراء والمختصين في دولٍ ومؤسساتٍ مختلفة، إلى اتخاذ عددٍ من المبادرات في مؤسسات المشاركين كمحاولة للاستجابة للعديد من قضايا إدارة الاستدامة ومعالجتها، مثل انخفاض التنوع البيولوجي، وجودة الهواء، وكفاءة الطاقة، وكفاءة الموارد، وجمع النفايات، ومكافحة التلوث. وأظهرت النتائج وجود بعض الجهود النسبية لمؤسسات التعليم العالي لتعزيز علاقة الابتكار الاجتماعي بالتنمية المستدامة. وأشارت الدراسة إلى وجود عددٍ من العوائق والتحديات التي تواجه الابتكار الاجتماعي، مثل نقص موارد التمويل والأدوات ذات الصلة، والبيروقراطية الإدارية، والافتقار إلى الدعم السياسي القوي، وعدم وجود تعريفٍ محددٍ للابتكار الاجتماعي. إضافةً إلى أنّ تحفيز العلاقة بين الابتكار الاجتماعي والتنمية المستدامة في المؤسسات الأكاديمية يواجه تحدياتٍ كبيرةً بسبب نقص الدعم من صانعي القرار والجهات الفاعلة في السوق.

وفي سياق البحث عن دور الابتكار الاجتماعي وعلاقته بالتنمية المستدامة وتحقيق أهدافها في البلدان النامية، جاءت دراسة (Kabir et al., 2024) بهدف فهم مراحل عملية الابتكار الاجتماعي، وكيف يمكن استخدامه لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أخذت الدراسة معهد براك لتنمية المهارات (BISD) في بنغلادش عينةً للبحث. وأظهرت النتائج أنّ معهد براك لتنمية المهارات (BISD) اعتمد صيغةً متميزةً لعملية الابتكار الاجتماعي، تمثلت في تحديد المشكلة، والفكرة الجديدة، والنموذج الأولي للتصميم، والتطبيق. وأظهرت النتائج الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمعهد (BISD) في بنغلاديش. حيث ترتبط تأثيرات (BISD) بالعديد من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، بما في ذلك الهدف الأول بشأن الفقر، والهدف الرابع بشأن التعلم الشامل، والهدف الخامس بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والهدف الثامن بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف السادس عشر بشأن الإدماج الاجتماعي.

وفيما يخص دراسة نماذج وتجارب الابتكار الاجتماعي، بحثت دراسة (Kassim et al., 2022) نموذج الابتكار الاجتماعي في ماليزيا، عبر دراسة حالة مشاريع مؤسسة كوكولاك. وهدفت الدراسة إلى معرفة كيفية معالجة

هذه المنظمة لقضايا الفقر، وانعدام فرص العمل، عبر تبنّي نهج اجتماعي مبتكر. وأظهرت الدراسة أنّ التعاون بين الشركاء على مستويات مختلفة يمكن أن يسهم بنحو كبير في معالجة القضايا الاجتماعية. قدّمت الدراسة أنموذجاً للابتكار الاجتماعي يدعم التنمية المستدامة، مع ربطه بخمسة من أهداف التنمية المستدامة التي حدّدتها الأمم المتحدة، وهي: القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والشراكة من أجل تحقيق الأهداف. كما أظهرت نتائج الدراسة أنّ تعزيز قيم التنمية المستدامة يمكن أن يحقق فوائد اجتماعية كبيرة، مثل زيادة رأس المال الاجتماعي. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنّ مشاريع الابتكار الاجتماعي تسهم في تحسين نوعية الحياة، وتطوير القطاع الزراعي، عبر تبنّي أحدث الابتكارات التكنولوجية. أوصت الدراسة بتعزيز التكامل بين نموذج الابتكار والقدرات الديناميكية لهياكل الشبكات الاجتماعية، مع التركيز بنحو خاص على المجتمع أو المستفيد النهائي ضمن النظام البيئي.

مناقشة الدراسات السابقة

أظهرت دراسة (Leal Filho et al., 2022) أنّ الابتكار الاجتماعي يواجه تحديات تشمل نقص التمويل، وغياب الدعم السياسي، والإدارة البيروقراطية. وتمثل هذه التحديات جزءاً مهماً من التحديات التي تواجه التنمية في اليمن عموما، والابتكار الاجتماعي على وجه الخصوص. حيث إنّ محدودية الموارد، وغياب أي رؤية سياسية أو دعم لأي إصلاحات تنموية، فضلاً عن الابتكار الاجتماعي. حيث ما يزال مفهوم الابتكار الاجتماعي غير معروف أو معترف به على مستوى صنّاع القرار، وعلى مستوى المجتمع المحلي والقطاع الخاص. وأسهم عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وظروف الحرب، في تدمير جزء كبير من البُنية التحتية، وإضعاف ما تبقى منها. بالإضافة إلى نقص التمويل، والبيروقراطية الإدارية المتفشية في مختلف الأجهزة الإدارية للدولة. الأمر الذي يحد من إطلاق أي مبادرات فاعلة للابتكار الاجتماعي في اليمن. بينما يمكن الاستفادة من دراسة (Kabir et al., 2024) التي تقدم نموذجاً عملياً لتطبيق الابتكار الاجتماعي في بنغلاديش، والذي يمثل نموذجاً مهماً للدول النامية بما فيها اليمن.

ويمكن الاستفادة في اليمن من النموذج الماليزي في الابتكار الاجتماعي الذي أظهر فاعليته في معالجة قضايا الفقر والبطالة، والذي قدّمته دراسة (Kassim et al., 2022)، لمعالجة مشكلة الفقر التي يعاني منها ما يقارب ثلثي السكان، ومشكلة البطالة المتزايدة، وتدهور الوضع الاقتصادي. حيث تكمن أهمية النموذج الماليزي في طريقة تطبيق تجربة الابتكار الاجتماعي، عبر التعاون والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص. مما يلفت النظر إلى آثار غياب هذه الشراكة في اليمن، وضرورة تفعيلها وتطويرها لمواجهة التحديات التنموية المختلفة.

عموماً، تبرز الدراسات السابقة أهمية الابتكار الاجتماعي في مواجهة تحديات التنمية. وتقدم نماذجاً وتجاربَ مهمةً على مستوى السياسات والتخطيط الإستراتيجي، وتعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص، ودور المؤسسات الأكاديمية في تحفيز الابتكار الاجتماعي. يُمكن الاستفادة من هذه النماذج لتطوير إستراتيجيات وآليات يمنية للابتكار الاجتماعي تتناسب مع الاحتياجات والتحديات التي يواجهها المجتمع اليمني. وذلك عبر تحديد أولويات التنمية بالتركيز على قضايا الفقر، والبطالة، وبناء شراكات حقيقية مع القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، والاستثمار في التعليم والبحث العلمي.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2578

الدراسة الميدانية: تجربة الابتكار الاجتماعي في اليمن

في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها العالم، برزت أهمية الابتكار الاجتماعي باعتبارها أداةً قويةً وفعّالةً لتحقيق التغيير الإيجابي في المجتمعات، ووسيلةً لتقديم حلول مبتكرة للتحديات المختلفة. عبر تطوير أفكار ومشاريعَ تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الناس وتلبية احتياجات المجتمع. ومع ذلك، فإنَّ الابتكار الاجتماعي في اليمن ما يزال في طور ما قبل النشوء، يتضح ذلك في ندرة المؤسسات والجهات التي تتبنَّى أو تنفذ مشاريع في مجال الابتكار الاجتماعي. ومن البحث - وبحسب علم الباحث- فلا يوجد سوى مختبر الابتكار الاجتماعي الذي أطلِقَ نهاية (2023)، من قبل مؤسسة روَّاد بتمويل مجموعة هائل سعيد أنعم، وبالشراكة مع عدد من الشركاء المحليين، بوصفه نموذجاً وتجربةً حقيقيةً ناشئةً للابتكار الاجتماعي في اليمن. بالإضافة إلى مشروع مشتل أفكار الذي أطلقته مؤسسة مظلة في عدن، إلا أنَّه محدودٌ في إطار مديرية المعلا، وليس له رؤية أو أهداف.

مشروع مختبر الابتكار الاجتماعي

يُعد مختبر الابتكار الاجتماعي المشروع الوحيد في اليمن الذي يمثل بدايةً حقيقيةً ومؤسسيةً للابتكار الاجتماعي. ويهدف إلى إشراك الشباب، والتقنيين، وروَّاد الأعمال، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في إيجاد حلول للتحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه المجتمع اليمني في القطاعات ذات الأولوية، باستخدام التقنية والأفكار المبتكرة. يركز المختبر في الوقت الحالي على معالجة تحديات الإنتاج الزراعي والتقنية الزراعية، عبر تعزيز الإبداع وريادة الأعمال، وتطوير حلول عمليةٍ لمشكلات القطاع الزراعي باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ويسعى المختبر إلى تحسين رفاهية الأفراد والمجتمع، عبر تشجيع التفكير النقدي، حيث يدعم المشاركين في التفكير النقدي وتحليل المشكلات، وتعزيز التعاون بين المشاركين لتطوير حلولٍ مبتكرة. يوفر المختبر فرصاً للمشاركين لعرض مهاراتهم أمام خبراء القطاع والمستثمرين، ويدعم تنفيذ المشاريع المبتكرة الناجحة عبر جوائز وبرامج دعمٍ مخصصة. يعمل مختبر الابتكار الاجتماعي وفق آليةٍ مرحلية، تشمل تحديد التحديات، عبر إجراء دراساتٍ مرجعيةٍ مع الخبراء وأصحاب المصلحة، ونشر الوعي بالتحديات الموجودة وتحفيز المجتمع لفهمها بعمق، ودعوة المبتكرين وروَّاد الأعمال لتشكيل فِرَق عمل، وتطوير حلولٍ مبتكرةٍ يمكن تنفيذها عبر مشاريع ناشئة. كما ينظم المختبر فعاليات (هاكاثون) لاختيار الفِرق الفائزة، ويقدم الدعم والتوجيه للمشاريع الفائزة، عن طريق منح ماليةٍ وبرامج إرشادية (مختبر الابتكار الاجتماعي، 2024).

وفي إطار اهتمامه بالقطاع الزراعي والتحديات التي تواجهه، قام مختبر الابتكار الاجتماعي بدراسة واقع القطاع الزراعي في اليمن، وتحديد التحديات التي تواجه هذا القطاع، والفرص المتاحة لتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي. وقد خرجت الدراسة بعشرة تحدياتٍ تواجه القطاع الزراعي في اليمن. وتمثلت هذه التحديات في قلة المياه، وتدني الإنتاجية الزراعية، وضعف معاملات ما بعد الحصاد والتسويق للمنتجات الزراعية، وعدم توفر مدخلات الإنتاج الزراعي، وانتشار زراعة القات، وضعف البُنية التحتية الداعمة للإنتاج الزراعي، وضعف التقنيات وخدمات الإرشاد الزراعي، والتأثيرات المتعددة لتغير المناخ، وصعوبة الوصول للتمويل والخدمات المالية للمزارعين، وضعف دعم المرأة الريفية. وفي نفس السياق، ومساهمةً منه في نشر الوعي بالتحديات الموجودة في القطاع الزراعي وتحفيز المجتمع لفهمها، أنتج مختبر الابتكار الاجتماعي حلقات بودكاست مهمة تناقش هذه التحديات مع عددٍ من الخبراء والمختصين (مختبر الابتكار الاجتماعي، 2024).

وفي إطار سعي المختبر لتحسين الإنتاج الزراعي عبر تطوير تقنيات زراعية حديثة تعزّز الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة في القطاع الزراعي، فقد وضع هذه التحديات باعتبارها مجالات مقترحة لابتكار حلول ومعالجات فعّالة ومستدامة. ووضع لكل تحدٍّ سؤالًا للابتكار، على سبيل المثال: تحدي قلة المياه، وُضع السؤال التالي له: "كيف يمكنك كشركة ناشئة استخدام الابتكارات التكنولوجية للمساعدة على استخدام المياه بكفاءة أكبر في الزراعة في اليمن؟ وما الحلول التقنية الجديدة التي يمكن تطويرها للمحافظة على موارد المياه وتقليل التلوث؟ كيف يمكن تشجيع تطبيق ممارسات الزراعة الذكية التي تعتمد على استخدام المياه بنحو فعّال وتقليل الهدر؟". بعدها أعلِنَ عن استقبال ملفات الراغبين في التقدم للهاكاثون، عبر تقديم مقترحات حلول ومعالجات فعّالة للتحديات المحددة في القطاع الزراعي. واستهدف المشروع المهندسين الزراعيين والمصممين والمنظمات والمبادرات المجتمعية في مختلف الجغرافيا اليمنية. بعد استقبال الملفات وفرزها والإعلان عن المقبولين، جرى عقد الهاكاثون لمدة (4) أيام، تلقّى المشاركون فيه تدريبات مكثفة في مجال ريادة الأعمال، والتقنية، والإدارة المالية والتسويق، وتصميم المشاريع والإدارة المالية. وتضمن الهاكاثون ورش عمل، وكذلك جلسات استماع لآراء الموجهين والاستشاريين. وبناءً على ذلك، طوّرت الفِرَق المشاركة أفكار مشاريعها بمساعدة وتوجيه الاستشاريين الذين عملوا على توجيه الفِرَق وتقديم الاقتراحات والتعديلات بما يحسّن من هذه المشاريع. في نهاية الهاكاثون عرضت الفرق المشاركة المشاريع بشكلها النهائي. وبناءً على العرض النهائي للمشاريع، جرى اختيار المشاريع الفائزة. وقد فازت ستة مشاريع بفئة الجائزة (5000 دولار)، وخمسة مشاريع بفئة (1000 دولار). وبذلك تأهّلت المشاريع الفائزة في الفئتين وعددها (11) مشروعاً، للدخول في برنامج الاحتضان الذي يستمر لمدة ثلاثة أشهر. ويتضمن برنامج الاحتضان الذي يقدمه المختبر ورش تدريبية متنوعة للفرق المتأهلة. تهدف هذه الورش إلى تقديم الدعم الفني والمعرفي للمبتكرين الاجتماعيين لتطوير أفكار مشاريعهم، وتحويلها إلى شركات ناشئة. والبدء بتطوير وتحضير المنتج الأولي (Betro Type). وتطوير المشاريع بصورة أوسع للفِرَق التي سبق وأنشأت شركة. وفي نهاية برنامج الاحتضان سيقام العرض التجريبي (Demo day) للشركات الناشئة المنبثقة عن المشاريع المبتكرة، لتقديم وعرض النماذج الأولية لمنتجاتها. وسيكون العرض التجريبي بحضور المستثمرين ورجال الأعمال ومندوبي القطاع الخاص الذين سيحشدهم المختبر؛ للاطلاع على هذه المشاريع المبتكرة والترويج لها، من أجل الدخول في شراكات استثمارية مع الشركات الناشئة (مقابلة مع منسقة مشروع المختبر، 2024).

مشروع مشتل أفكار

بحسب موقع مؤسسة مظلة (2024)، فمشتل أفكار هو حاضنة للابتكار الاجتماعي للحصول على تدريب ضمن فِرَق المبتكرين الاجتماعيين، وذلك للحصول على حلول مبتكرة لتحديات التنمية المستدامة، وتمكينهم من وضع نماذجهم الأولية، واختبار الحلول على أرض الواقع، عن طريق الابتكار، والتشبيك، والتسريع. يهدف المشروع إلى بناء نموذج الابتكار المجتمعي في المديرية بناءً على مثلث التنمية (المجتمع، السلطة المحلية، القطاع الخاص) وبالتالي، خلق حلول مستدامة للخدمات العامة والمجتمع، عبر تكوين عشر مجموعات تضم (27) شاباً وشابة من تسعة أحياء في مديرية المعلا، واستمر المشروع لمدة (4) أشهر، قدّم فيها الشباب منهجيات جديدة في تحليل المشكلات وخلق الحلول. ولا تتوفر أي معلومات عن مُخرجات هذا المشروع، سوى عقد دورتين تدريبيتين في مجال التفكير الإبداعي والتفكير التصميمي.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2578

تحليل أثر تجربة الابتكار الاجتماعي في اليمن

لأن تجربة الابتكار الاجتماعي في اليمن لا تزال في مراحلها الأولى، فإنَّ تحليل وقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه المبادرات بدقة قد يكون غير واقعي في الوقت الحالي. فلم تتضح بعد مُخرجات هذه المشاريع بنحو كامل، مما يجعل من الصعب التنبؤ بنتائجها النهائية ومدى نجاحها أو إخفاقها. ومع ذلك، يمكننا تحليل الأثر العام لهذه التجربة عبر التركيز على الدور الذي أدَّته في تعزيز مفهوم الابتكار الاجتماعي ونشر الوعي به.

مشروع مختبر الابتكار الاجتماعي يُمثِّل خطوةً مهمةً في وضع حجر الأساس للابتكار الاجتماعي في اليمن. انطلق المشروع استجابةً للحاجة الملحة لمعالجة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي، وهو القطاع الذي يعاني من مشكلاتٍ كبيرةٍ تتطلب حلولًا مبتكرة. ومن تقديم نموذجٍ لتمكين المبتكرين الاجتماعيين، قد يسهم المختبر في تعزيز روح الريادة والإبداع بين الشباب. ومن الممكن أن يؤثر المختبر إيجابياً عن طريق توطين مفهوم وآلية الابتكار الاجتماعي في اليمن، ونشر الوعي بأهمية هذا النوع من الابتكار في معالجة المشكلات المجتمعية.

أحد أهم الآثار الإيجابية لانطلاق هذا المشروع هو تشجيعه وتحفيزه للقطاع الخاص والجهات الحكومية على تبنِّي وإطلاق مشاريع مماثلة للابتكار الاجتماعي في مختلف القطاعات، عبر تنظيم مسابقات المشاريع الابتكارية، وعقد الهاكاثون وتقديم الجوائز المالية لتطوير أفكار المشاريع الفائزة. إضافةً إلى تقديم تدريباتٍ مكثفةٍ أثناء برنامج الاحتضان.

من الناحية الاقتصادية، قد يسهم المختبر في تشجيع ريادة الأعمال، عبر دعم المشاريع الناشئة التي تركز على التقنيات الزراعية، بما يعزِّز من الإنتاجية الزراعية، ويدعم الاستدامة الاقتصادية للمزارعين. هذا التكامل بين الابتكار وريادة الأعمال قد يعزِّز من القدرة التنافسية للقطاع الزراعي اليمني، ويشجع على استثماراتٍ مستقبليةٍ في هذا المجال. كما قد يُسهم المختبر في تعزيز المشاركة المجتمعية، وبناء شبكاتٍ تعاونيةٍ بين مختلف الأطراف المحلية.

أما مشروع مشتل أفكار، فيمثل مساهمةً محدودة، في نشر الوعي بمفهوم الابتكار الاجتماعي، ودوره في معالجة التحديات التنموية ضئيل للغاية. حيث قدَّم دوراتٍ تدريبيةً في التفكير الإبداعي والتصميمي، للمساهمة في تحسين مهارات الشباب المستهدف وتطوير قدراتهم في مجال الابتكار الاجتماعي. ومع محدودية الأثر المباشر لهذا المشروع مقارنة بمختبر الابتكار الاجتماعي، إلا أنَّه يمثل بدايةً لا بأس بها في سبيل تشجيع الإبداع، وتعزيز التفكير الابتكاري في مواجهة المشكلات التنموية.

تحديات الابتكار الاجتماعي في اليمن

تواجه اليمن تحدياتٍ مختلفةً على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بسبب تداعيات الحرب المستمرة منذ (2015)، وغياب التنمية. وتبعاً لذلك، فإنَّ الابتكار الاجتماعي في اليمن يواجه العديد من التحديات، والتي يمكن تفصيلها فيما يلي:

أولاً: التحديات الاقتصادية

1. نقص التمويل والاستثمار في الابتكار

يُعد نقص التمويل والاستثمار في المشاريع المبتكرة من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه الابتكار الاجتماعي في اليمن. وتتأثر هذه المشكلة بعوامل عديدة، منها:

- التمويل المحدود: تواجه كثيرٌ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن صعوباتٍ في الحصول على التمويل اللازم. حيث إنَّ الاقتراض من البنوك أو مؤسسات التمويل غير مُجدٍ؛ بسبب ارتفاع نسب الفائدة، وضيق فترة السماح (عثمان ومحمد ، 2021). وبيَّنت إحصاءات العام (2018) أنَّ (48.9 ٪) من الشركات ترى أنَّ الحصول على القروض بات أمراً صعباً ومعقداً مقارنةً به قبل الحرب (World Bank, 2019). وبحسب التقارير الدولية، فإنَّ محدودية فرص الحصول على التمويل الخارجي، تُعد من العوائق الاقتصادية الكبيرة في اليمن (الأمم المتحدة، 2024). الأمر الذي يؤثر بدوره على أي مشاريع للابتكار الاجتماعي في المستقبل.
- غياب البنية التحتية الاستثمارية: يفتقر اليمن إلى بُنيةٍ تحتيةٍ قويةٍ على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، مثل وجود صناديق استثماريةٍ خاصةٍ بالمشاريع الاجتماعية أو حاضنات الأعمال التي تهتم بدعم المبادرات الابتكارية. ووفقًا لدراسة (قائد ، 2022) فإنَّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة معرضة لخطر الإغلاق؛ بسبب انعدام وجود حاضنات أعمال في اليمن. وهو ما يشكِّل عائقًا كبيرًا أمام رواد الأعمال الذين يرغبون في تنفيذ مشاريعهم المبتكرة.
- المخاطر المالية: تواجه الشركات الناشئة في اليمن أخطارًا ماليةً كبيرةً بسبب الوضع الاقتصادي غير المستقر، وتغيُّر أسعار صرف العملات أمام الريال اليمني، واختلاف العملات المتداولة بين المناطق التي يسيطر عليها طرفي الصراع، مما جعل المستثمرين يحجمون عن الاستثمار، فضلاً عن افتتاح مشاريع ناشئةٍ في أي مجال. وحسب موير وآخرون (2019) فقد أغلقت أكثر من ثلث الأعمال التجارية، وتقلَّص عدد الشركات التي لا تزال مفتوحة. بتأثير الحرب وتزايد المخاطر في القطاع المالي والاستثماري.

2. الفقر والبطالة

يؤثر الفقر والبطالة بنحوٍ كبيرٍ على الابتكار الاجتماعي في اليمن، حيث إنَّ فقر الإمكانيات والتأهيل، يحدُّ من قدرة الأفراد على المشاركة في تطوير الحلول المبتكرة. ويؤثر الفقر والبطالة على الابتكار الاجتماعي من جوانب عديدة أهمها:

- نقص الموارد: يُعد الفقر عائقًا أمام الحصول على التعليم والتدريب اللازمين لتطوير المهارات الابتكارية، وتطوير وتطبيق الأفكار. ووفقًا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024)، يعيش أكثر من (80٪) من السكان تحت خط الفقر، مما يحدُّ من القدرة على الاستثمار في التعليم والتدريب المهني.
- البطالة المرتفعة: وتشير التقديرات إلى أنَّ 1 من كل 4 شباب تتراوح أعمارهم بين (15 – 24) عامًا كانوا عاطلين عن العمل في عام (2021) (الأمم المتحدة، 2024). حيث إنَّ عدم توفر فرص عمل للشباب يحدُّ من تطوير المهارات الريادية والابتكارية لديهم.
- التوزيع غير المتكافئ للفرص: يسهم التفاوت الاقتصادي في توزيع الفرص والموارد في تقليل فرص الابتكار الاجتماعي، حيث تتركز الفرص بنحوٍ أكبر في المدن الكبرى، بينما تهمَّش المناطق الريفية والنائية، مما يقلل من القدرة على الاستفادة من فرص تمويل المشاريع في هذه المناطق. ويؤكد الشيباني (2020) أنَّ كيانات التمويل الأصغر تتمركز في المناطق الحضرية من البلاد ، وهناك فقط اثنتان منها توفران الخدمات للمناطق الريفية - حيث يعيش أكثر من ثلثي سكان اليمن- ويتواجد حوالي (93 ٪) من عملائها في المناطق الحضرية.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2578

ثانيًا: التحديات الاجتماعية

1. محدودية الوعي بأهمية الابتكار الاجتماعي

يُمثّل المجتمع البيئة الحاضنة للابتكار، ويُمثّل الوعي أحد شروط توفر هذه البيئة اللازمة لنمو الوعي بالحاجة لابتكار حلول ومعالجات لمشكلات المجتمع. ويُعَد الوعي المجتمعي المحدود بأهمية الابتكار الاجتماعي من التحديات الرئيسة التي تعيق تبنّي الابتكار الاجتماعي في المجتمع اليمني. ووفقًا لدراسة (Al-Khalqi, 2017) فإنّ الشباب اليمني يفتقر للمعرفة اللازمة ليصبحوا روّاد أعمال اجتماعيين، وهو ما يعني افتقارهم للمعارف والمهارات التي تؤهلهم ليكونوا مبتكرين اجتماعيين. ويرجع ذلك إلى عددٍ من العوامل، أهمها:

- قلة التوعية: بسبب غياب البرامج التوعوية والتثقيفية، يكاد أن يكون مفهوم الابتكار الاجتماعي وأهميته ودوره في تحسين حياة الأفراد غائبًا. ولا يدرك الكثيرون الفوائد التي يمكن أن يجلبها الابتكار للمجتمع، سواءً على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي.
- غياب التعليم الابتكاري: يفتقر النظام التعليمي في اليمن إلى التركيز على المهارات الابتكارية والتفكير النقدي. ولا تشجّع المناهج الدراسية الحالية على تطوير الابتكار أو التفكير الإبداعي، مما يؤثر على الشباب، ويقلّل من قدرتهم على المساهمة بفاعليةٍ في الابتكار والتفكير في حلولٍ مبتكرةٍ لمشكلات المجتمع.
- غياب المبادرات التعليمية: يفتقر المجتمع إلى المبادرات التعليمية والتدريبية التي تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية الابتكار الاجتماعي. حيث تعَد المبادرات التدريبية وبرامج التوعية ضروريةً لتعزيز الفهم المجتمعي لدور الابتكار في التنمية المستدامة.
- عدم تشجيع المبدعين: لا توجد آلياتٍ أو إستراتيجياتٍ وطنيةً لتشجيع المبدعين وروّاد الأعمال الاجتماعيين على تطوير أفكارهم. فالكثير من أصحاب الأفكار الابتكارية يعانون من نقص الدعم والاهتمام بأفكارهم ومشاريعهم، مما يؤدي إلى إحباطهم.

3. غياب المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والرأسمال الوطني

إنّ غياب مساهمة القطاع الخاص في تطوير البُنى التحتية، وتحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية يُمثّل أحد تحديات التنمية في اليمن. حيث إنّ غالبية الشركات الوطنية لا تهتم بالمساهمة في جوانب التنمية المستدامة التي تتضمن بنحوٍ رئيس المسؤولية الاجتماعية. بالإضافة إلى أنّ طبيعة نشاط مؤسسات وشركات الأعمال تركّز على المردود السريع، وليس لها أي ارتباط بالاحتياجات المجتمعية. ويرى مُحسن والمقطري (2021) أنّ القطاع الخاص في اليمن، يسعى غالبًا إلى تعظيم أرباحه، وتحقيق مكاسب كبيرةً لا تتناسب مع العائد الاجتماعي المفترض، إذ أنّ أرباحه المحققة لا تعكس في الواقع مساهمةً ملموسةً في قيمة الناتج المحلي والمساهمة في التنمية.

ثالثًا: التحديات السياسية

1. عدم الاستقرار السياسي

يُعد عدم الاستقرار السياسي في اليمن من أكبر العوائق التي تؤثر على التنمية، فضلًا عن تأثيرها الكبير على بيئة الاستثمار والعمل المجتمعي. ويؤثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية بنحوٍ عامٍّ وعلى الابتكار الاجتماعي عبر ما يلي:

- النزاع المسلح: تعاني اليمن من حربٍ مستمرة منذ ما يقارب عشر سنوات، تؤثر مباشرةً على الاستقرار السياسي والاقتصادي. وأدَّت هذه الحرب إلى تعطيل المشاريع التنموية والخدمات، حيث أصبح تنفيذ المشاريع في هكذا وضع أمرًا صعبًا ومعقدًا. وتشير التقديرات إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي لليمن منذ بدء النزاع، حيث تقلَّص بما يقرب من (28٪) في عام (2015)، و(9.8٪) في عام (2016)، و(5.9٪) في عام (2017) (الأمم المتحدة، 2018). وبنسبة (0.5٪) في عام (2023) (البنك الدولي، 2024). وبسبب النزاع أغلقت أكثر من ثلث الأعمال التجارية، وتقلَّص عدد الشركات التي لا تزال مفتوحة (موير وآخرون، 2019). كما أنَّ من المرجح أن يؤدي النزاع كذلك إلى حدوث خسائرَ فيما يتعلق بالاستثمار، ويمكن أن تؤدي المخاطر السياسية وانعدام الأمن إلى هروب رأس المال، وانخفاض مستويات الاستثمار المحلي (صوفان، 2019).

2. غياب الدعم الحكومي والسياسات المشجعة للابتكار الاجتماعي

يُعد غياب الدعم الحكومي وانعدام السياسات المشجعة للابتكار الاجتماعي من العوامل المؤثرة على نجاح الابتكار في اليمن. ويتجلى ذلك من الآتي:

- ضعف السياسات الحكومية: لا توجد سياساتٌ حكوميةٌ واضحةٌ لدعم الابتكار الاجتماعي وتعزيز دوره في التنمية. ويعاني الكثير من روَّاد الأعمال الاجتماعيين من نقص الدعم الحكومي والإجراءات المشجعة لتنفيذ مشاريعهم. ويرى عثمان ومحمد (2021) أنَّ واقع تنمية قطاع تمويل المشاريع الصغيرة، يعكس ضعفًا كبيرًا في رؤى وجهود الحكومات السابقة التي يبدو - عبر تتبع سياساتها - أنَّها لم تكن تأخذ هذا القطاع على محمل الجد.
- اللوائح المعقدة: يواجه روَّاد الأعمال الاجتماعيون تحدياتٍ قانونيةً وإداريةً تعوق تنفيذ مشاريعهم بسبب اللوائح المعقدة والإجراءات البيروقراطية. حيث إنَّ عملية الحصول على السجل التجاري تتخللها العديد من التعقيدات، مثل عشوائية تحديد رأس المال، وارتفاع تكلفة استخراج السجل التجاري للمنشآت الصغيرة التي تصل إلى حوالي (13٪) من رأس مالها وهي نسبة كبيرة جدًا وغير مشجعة لهذه الفئة من المنشآت (عثمان ومحمد، 2021). وتؤدي هذه التعقيدات إلى تأخير المشاريع وزيادة التكاليف التشغيلية.
- غياب الإستراتيجيات الوطنية: لا توجد إستراتيجياتٌ وطنيةٌ واضحةٌ للتنمية، فضلًا عن وجود أي إستراتيجياتٍ لدعم الابتكار الاجتماعي وتشجيع تبنِّيه في المجتمع. حيث إنَّ وضع إستراتيجياتٍ وخططٍ وطنيةٍ لتعزيز الابتكار، يُعد جزءًا مهمًا من آليات التخطيط التنموي الإستراتيجي في أي بلد.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2578

فرص الابتكار الاجتماعي في اليمن

أولاً: المجالات الواعدة للابتكار الاجتماعي في اليمن

يُمثّل المجتمع اليمني بيئةً مناسبةً للابتكار الاجتماعي، بسبب الحاجة الملحة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والمشكلات والتحديات المختلفة. وتتنوع المجالات والقطاعات التي يمكن الاستثمار فيها لخلق بيئةٍ حاضنةٍ للابتكار الاجتماعي، ومن بين هذه المجالات:

1. التعليم:

يُعد التعليم من أهم القطاعات التي تحتاج إلى الابتكار الاجتماعي في اليمن. حيث يواجه النظام التعليمي الحالي تحدياتٍ كبيرةً تتعلق بالجودة والوصول، والتي يمكن التغلب عليها عبر مبادراتٍ مبتكرة. حيث إنّ التعليم ركيزة أساسيةٌ لبناء مستقبلٍ أفضل، ويمكن للابتكار الاجتماعي أن يُسهم في:

- تطوير المناهج التعليمية: تحسين المناهج الدراسية لتشمل مهارات القرن الحادي والعشرين، مثل التفكير النقدي، والابتكار، والتكنولوجيا.
- تحسين الوصول إلى التعليم: يمكن للابتكار الاجتماعي أن يُسهم في زيادة الوصول إلى التعليم، عبر استخدام حلولٍ مبتكرةٍ مثل التعليم الإلكتروني، والتعلم عن بُعد للوصول إلى المناطق النائية.
- تطوير التعليم المهني: يمكن تعزيز برامج التعليم المهني والتقني لتمكين الشباب من اكتساب مهاراتٍ عمليةٍ تلبّي احتياجات سوق العمل.
- التعليم الرقمي: يمكن تفعيل التعليم الرقمي بوصفه وسيلةً لتوفير التعليم للأطفال والشباب الذين لم يتمكّنوا من الوصول إلى المدارس التقليدية، خاصةً في المناطق المتضررة من النزاع.
- الشراكات التعليمية: إقامة شراكاتٍ بين المؤسسات التعليمية المحلية والدولية لتعزيز جودة التعليم، وتبادل الخبرات يمكن أن يكون لها تأثيرٌ كبير.

2. الصحة:

يعاني القطاع الصحي في اليمن من تحدياتٍ عديدة، مثل نقص الخدمات والرعاية الصحية الجيدة، وغياب الوعي والتثقيف الصحي. ويمكن للابتكار الاجتماعي أن يؤدي دورًا محوريًا في تحسين وتطوير القطاع الصحي عن طريق:

- الرعاية الصحية عن بُعد: يمكن تعزيز استخدام التكنولوجيا لتقديم الرعاية الصحية والاستشارات الطبية عن بُعد، مما يتيح للمرضى في المناطق الريفية الوصول إلى الأطباء والمختصين بسهولة.
- التوعية الصحية: إطلاق حملات توعيةٍ صحيةٍ مبتكرةٍ يهدف إلى زيادة الوعي بأهمية النظافة الشخصية والصحة العامة والوقاية من الأمراض يمكن أن يكون له أثرٌ كبيرٌ في تحسين الصحة العامة.
- التكنولوجيا الصحية: يمكن أيضًا استخدام تطبيقات الهواتف الذكية لتتبع الحالات الصحية وتوفير معلوماتٍ صحيةٍ للمجتمعات الريفية.

3. البيئة:

تعد البيئة من المجالات الواعدة للابتكار الاجتماعي في اليمن، حيث يمكن تطوير حلولٍ مبتكرةٍ للتحديات البيئية المتزايدة، مثل التلوث، وإدارة الموارد الطبيعية عن طريق:

- إدارة الموارد المائية: يمكن تطوير تقنياتٍ جديدةٍ لإدارة الموارد المائية، وتحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة والشرب.

- الطاقة المتجددة: يمكن تعزيز استخدام الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح لتوفير طاقة نظيفة ومستدامة للمجتمعات النائية.
- التوعية البيئية: إطلاق مبادرات توعية للحفاظ على البيئة، والتشجيع على الاستدامة البيئية يمكن أن يُسهم في حماية البيئة.
- دعم المشاريع البيئية: دعم المشاريع التي تهدف إلى تحسين جودة الهواء والمياه، وإدارة النفايات بنحو مستدام يُعد فرصة للابتكار الاجتماعي.

4. الزراعة:

تعد الزراعة القطاع الاقتصادي الرئيس في اليمن، مما يجعلها مجالًا مهمًا للابتكار الاجتماعي. ويمكن تطوير حلول مبتكرة لدعم المزارعين، وتحسين الإنتاج الزراعي عبر ما يلي:

- الزراعة الذكية: استخدام التكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية باستخدام نظم الرّي الذكية، والأساليب الزراعية المستدامة.
- التعاونيات الزراعية: تشجيع إنشاء التعاونيات الزراعية لدعم المزارعين في التسويق والتمويل، وتبادل الخبرات يُعد خطوةً مهمة.
- تحسين سلاسل القيمة الغذائية: لتشمل جميع مراحل الإنتاج والتوزيع والتسويق، مما يُعزّز من قدرة المزارعين على تحقيق قيمة مضافة من إنتاجهم.

ثانيًا: الاستثمار في التكنولوجيا لتعزيز الابتكار الاجتماعي

تؤدي التكنولوجيا دورًا مهمًّا في تعزيز الابتكار الاجتماعي، عبر تقديم حلول فعّالة ومستدامة للتحديات المختلفة. ويمكن للتكنولوجيا أن تسهم في تحسين العديد من الجوانب الحياتية والاجتماعية في المجتمع اليمني، عن طريق:

1. تحسين التواصل والوصول إلى المعلومات:

يمكن للتكنولوجيا أن تحسّن التواصل والوصول إلى المعلومات، عبر تسهيل الوصول إلى المعلومات والموارد عبر الإنترنت، مما يسهم في تطوير وتحسين جودة التعليم والتدريب. كما يمكن تطوير تطبيقات ذكية تستخدم لتوفير معلومات مهمة، مثل الخدمات الصحية، والتعليمية، والبيئية.

2. تعزيز الكفاءة والابتكار:

يمكن تعزيز الكفاءة والابتكار، عبر استخدام الأتمتة والروبوتات في العمليات الزراعية والصناعية لزيادة الكفاءة والإنتاجية. والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات واتخاذ قرارات مستنيرة في مجالات مختلفة، مثل الزراعة، والصحة، والتعليم، يمكن أن يُحدث تحولًا كبيرًا في هذه القطاعات.

3. تعزيز التعاون والشراكات:

يمكن للتكنولوجيا أيضًا تعزيز التعاون والشراكات، عبر إنشاء منصات رقمية تعزّز التعاون بين الأفراد والمؤسسات، وتساعد في تبادل الأفكار والموارد والخبرات. حيث إنّ دعم التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد، من الممكن أن يُسهّل التواصل بين المعلمين والطلاب ويوفر فرصًا جديدة للتعليم.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2578

الخاتمة

ختاماً، يظهر أنَّ الابتكار الاجتماعي في اليمن يُمثِّل أداةً واعدةً وضروريةً لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلد. حيث إنَّ تجربة مختبر الابتكار الاجتماعي، من الممكن أن تسهم في تعزيز الوعي بأهمية الابتكار الاجتماعي ودوره في تقديم حلول مستدامة للتحديات في القطاع الزراعي.

ومن جهة أخرى، يواجه الابتكار الاجتماعي في اليمن العديد من التحديات، بدءًا من نقص التمويل، وضعف البُنية التحتية الاستثمارية، وصولاً إلى قلة الوعي المجتمعي والبيئة التنموية المتعثرة. مما يتطلب تحسين السياسات العامة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوفير بيئة حاضنة تتيح لروَّاد الأعمال والمبتكرين تطوير وابتكار حلول ومعالجات للمشكلات المجتمعية.

ومن الممكن أن يسهم الابتكار الاجتماعي في اليمن، على المدى المتوسط والطويل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة، إذا ما جرى توفير الدعم والموارد اللازمة. حيث إنَّ تعزيز الابتكار الاجتماعي يجب أن يكون جزءًا أساسيًا من إستراتيجية تنموية شاملة.

وبناءً على تحليل تحديات وفرص الابتكار الاجتماعي في اليمن، وتجارب الابتكار الاجتماعي في دول مختلفة، توصي الدراسة بالآتي:

توصيات للجهات الحكومية وصُنَّاع القرار:

1. تخصيص ميزانية لدعم الابتكار الاجتماعي، عبر إنشاء صناديقَ تمويلية خاصة بمشاريع الابتكار الاجتماعي، وتوجيه جزءٍ من الميزانيات الحكومية لتحفيز الابتكار في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.
2. تحسين البُنية التحتية القانونية لدعم المشاريع الاجتماعية، عبر تبسيط إجراءات التسجيل والترخيص، وتقديم تسهيلاتٍ ضريبية للمبادرات الاجتماعية والشركات الملتزمة بمسؤوليتها الاجتماعية.
3. إعداد سياسات وطنية لتعزيز الابتكار الاجتماعي، تتضمن تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحفيز القطاع الخاص على القيام بمسؤوليته الاجتماعية، وتوجيه السياسات التعليمية لدمج مفاهيم الابتكار الاجتماعي في المناهج الدراسية.
4. تمكين الفئات المهمشة، وذلك بالتركيز على إشراك الشباب والمرأة في مشاريع الابتكار الاجتماعي، وتقديم الدعم اللازم لهم لتنفيذ أفكارهم. وتقديم برامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات الفئات المهمشة، وتمكينهم من المساهمة في ابتكار الحلول للتحديات المجتمعية القائمة.

توصيات للقطاع الخاص:

1. الاستثمار في الابتكار الاجتماعي عبر إنشاء شراكاتٍ بين الشركات والمؤسسات غير الربحية لدعم المشاريع ذات الأثر الاجتماعي، والدخول في شراكاتٍ مع الشركات الناشئة القائمة على مبدأ تحقيق الأثر الإيجابي في المجتمع.
2. تطوير شراكاتٍ إستراتيجية مع الحكومة والمؤسسات الأكاديمية لتبادل الخبرات والموارد، والعمل على تنفيذ مشاريع مشتركة تسهم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

3. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لروّاد الأعمال والمبتكرين الاجتماعيين، لتعزيز مهاراتهم في تطوير وتنفيذ المشاريع الاجتماعية. ولتعزيز الوعي والتثقيف حول الابتكار الاجتماعي.
4. ضرورة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، عبر تضمين الابتكار الاجتماعي ضمن إستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتوجيه جزءٍ من الأرباح لدعم المبادرات الاجتماعية.

توصيات لمؤسسات التعليم العالي والمؤسسات والمراكز البحثية:

1. دمج الابتكار الاجتماعي في المناهج الدراسية، وتعزيز البحث العلمي في هذا المجال، عبر تطوير برامج أكاديميةٍ متخصصةٍ في الابتكار الاجتماعي.
2. تطوير برامج تدريبية لطلاب الجامعات تركّز على بناء القدرات في مجالات الابتكار الاجتماعي، وتزويدهم بالأدوات والمعارف اللازمة لتنفيذ مشاريع اجتماعيةٍ مستدامة.
3. تشجيع البحوث التطبيقية التي تركّز على دراسة نماذج الابتكار الاجتماعي الناجحة في دولٍ أخرى، وتقديم توصياتٍ لتطبيقها في اليمن بما يتناسب مع السياق المحلي.
4. قياس الأثر وتقييم المبادرات، بالعمل على تطوير أدوات ومعايير لقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشاريع الابتكارية. وإجراء تقييماتٍ دوريةٍ للمبادرات لتحديد مدى نجاحها، والعمل على تحسينها باستمرار.

وتقترح الدراسة للبحوث والدراسات المستقبلية، دراسة ما يأتي:

- سُبل تهيئة البيئة المجتمعية للابتكار الاجتماعي.
- دور القطاع الخاص في دعم وتعزيز الابتكار الاجتماعي.
- أهمية الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات الحكومية لتعزيز الابتكار الاجتماعي.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2578

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

الأمم المتحدة .(2024) .*لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن* .إصدار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).

الأمم المتحدة .(2024) .*الموقع الرسمي*#https://www.un.org/ar/136779 . Retrieved from

الأمم المتحدة .(2018) .*الوضع والتوقعات الاقتصادية في العالم* .نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

الشيباني، منيف .(2020) .*التمويل الأصغر في اليمن: نظرة عامة على التحديات والفرص* .منتدى رواد التنمية.

صوفان، سامي .(2019) .*تكاتف القطاع الخاص اليمني لدعم الجهود الإنسانية وجهود الانتعاش* .البنك الدولي، أصوات وآراء: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

عثمان، ماهر، &محمد، عبد الباسط .(2021) .*المنشآت الصغيرة والأصغر المسار الأمثل لمواجهة الحرب* .ورقة سياسات من منشورات مؤسسة رواد.

قائد، أسماء محمد مهدي. (2022). **حاضنات الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن: الواقع والتحديات.** *مجلة(ASEAD)*، *9*(4)، 127-140 http://www.asead.com. Retrieved from .

محسن، يحيى صالح، &المقطري، محمد .(2021) .*القطاع الخاص اليمني بين المسؤولية الاجتماعية وإمكانية المساءلة* .شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان.

مختبر الابتكار الاجتماعي .(2024) .*الموقع الرسمي*https://yemensil.org/ar/about . Retrieved from

موبار، جوناثان دي، حنا، تيلر، بول، ديفد كي، &ميبس، برنر أر .(2019) .*تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن* . منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

مؤسسة مظلة .(2024) .*الموقع الرسمي*-https://medalah.org/ar/programs-and-projects/idea-nursery-2023-8 . Retrieved from

الشوافي، نجاة. (2024). **مقابلة شخصية عبر تطبيق الزوم. منسقة مشروع مختبر الابتكار الاجتماعي.**

المراجع الإنجليزية:

Al-Khalqi, Noha Fowzy. (2017). *Social entrepreneurship in Yemen: A Yemeni youth perspective* [Undergraduate thesis, Ohio University]. Honors Tutorial College, Ohio University.

Anderson, Neil, Potočnik, Kristina, & Zhou, Jing. (2014). Innovation and creativity in organizations: A state-of-the-science review, prospective commentary, and guiding

framework. *Journal of Management, 40*(5). https://doi.org/10.1177/0149206314527128

Borromeo, Rina Marie, Rojas, Nestor, & Rojas, Fernando. (2013). LifeStraw: The portable water filter for developing countries. *International Journal of Environmental Science and Development, 4*(5), 467–470. https://doi.org/10.7763/IJESD.2013.V4.398

Caulier-Grice, Julie, Davies, Anna, Patrick, Roman, & Norman, Will. (2012). *Defining social innovation. The theoretical, empirical and policy foundations for building social innovation in Europe (TEPSIE)*. European Commission – 7th Framework Programme, European Commission, DG Research, Brussels.

Chouinard, Yvon, Ellison, Jib, & Ridgeway, Rick. (2011). The sustainable economy: Patagonia's approach to business and environmental stewardship. *Harvard Business Review, 89*(10), 52–60. Available online.

Hartmann, Stefan, & Linn, Johannes F. (2014). *Scaling up mobile health services: Key success factors*. Brookings Institution. Available online.

Kassim, Ema S., Zamzuri, Noor Haslina, Jalil, Siti Aishah, Salleh, Siti Mariam, Mohamad, Azura, & Rahim, Ruzita A. (2022). A social innovation model for sustainable development: A case study of a Malaysian entrepreneur cooperative (KOKULAC). *Administrative Sciences, 12*, 103. https://doi.org/10.3390/admsci12030103

Kabir, Mohammad Rakibul, Tania, Israt Jahan, & Rubel, Md. Abu Kashem. (2024). Social innovation for inclusion and sustainable development: A case study on BRAC Institute of Skills Development (BISD). *IIMBG Journal of Sustainable Business and Innovation*. Advance online publication. https://doi.org/10.1108/IJSBI-12-2023-0064

Lambert, Douglas M., & Enz, Michael G. (2016). Managing and improving supply chains in developing countries. *Journal of Business Logistics, 37*(3), 180–192. https://doi.org/10.1111/jbl.12135

Leal Filho, Walter, Azul, Anabela, Brandli, Luciana, Özuyar, Pelin, & Wall, Tony (Eds.). (2020). Social innovation: An instrument to achieve the sustainable development of communities. In *Sustainable Cities and Communities*. *Encyclopedia of the UN Sustainable Development Goals*. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-71061-7_108-1

Leal Filho, Walter, Fritzen, Beate, Ruiz Vargas, Victor, Paço, Arminda, Zhang, Qian, Doni, Federica, Azul, Anabela M., Vasconcelos, Clara R. P., Nikolaou, Ioannis E., Skouloudis, Antonis, Weresa, Marzena Anna, Marczewska, Malgorzata, Price,

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2578

Elizabeth, Anholon, Rosley, Rampasso, Isak Kruglianskas, Quelhas, Osvaldo, Lange Salvia, Amanda, Ozuyar, Pelin Gökçen, Moggi, Sara, & Wu, Yu-Jia. (2022). Social innovation for sustainable development: Assessing current trends. *International Journal of Sustainable Development & World Ecology, 29*(4), 311–322. https://doi.org/10.1080/13504509.2021.2013974

Mulgan, Geoff, Ali, Rushanara, Halkett, Richard, & Sanders, Ben. (2007). *In and out of sync: The challenge of growing social innovations*. London: NESTA. http://www.socialinnovationexchange.org/node/238

Murray, Robin, Caulier-Grice, Julie, & Mulgan, Geoff. (2010). *The open book of social innovation*. Retrieved from http://www.nesta.org.uk/library/documents/Social_Innovator_020310.pdf

Phills, James A., Deiglmeier, Kriss, & Miller, Dale T. (2008). Rediscovering social innovation. *Stanford Social Innovation Review, 6*(4), 34–43. Available online.

Polman, Nico, Slee, Bill, Kluvánková, Tatiana, Dijkshoorn, Mark, Nijnik, Maria, Gezik, Vahap, & Soma, Koen. (2017). *Classification of social innovations for marginalized rural areas*. Deliverable 2.1, Social Innovation in Marginalised Rural Area (SIMRA), London.

Ravazzoli, Elena, & Valero, Daniel Elissondo. (2020). Social innovation: An instrument to achieve the sustainable development of communities. In Walter Leal Filho, Anabela Azul, Luciana Brandli, Pelin Özuyar, & Tony Wall (Eds.), *Sustainable Cities and Communities*. *Encyclopedia of the UN Sustainable Development Goals*. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-71061-7_108-1

Vickers, Ian, Lyon, Fergus, Sepulveda, Leandro, & McMullin, Colette. (2017). Collaboration and competition in social enterprises: The role of networks in delivering public services. *International Small Business Journal, 35*(1), 26–44. https://doi.org/10.1177/0266242615575686

World Bank. (2019). *Risky business; Impact of conflict on private enterprises*.